المحاضرة الثانية:

الاستثمار الأجنبي المباشر

محاور المحاضرة:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
- الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

أشرنا في مدخل المقياس بأن الأعمال الدولية تمارس من خلال أشكال مختلفة، وذكرنا منها الاستثمار الأجنبي الذي إما أن يكون مباشراً أو غير مباشر (استثمار المحفظة). بصفة عامة يُقصد بالاستثمار الأجنبي مجمل التدفقات المالية التي يقوم بها المستثمر في بلد غير البلد الأم ويكون إما طويل أو قصير المدى، وفي هذه المحاضرة سنركز على التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم أشكاله، دوافعه ومحدداته التي تساهم في جذبه و تحقيق العائد من خلاله، لنتمكن في النهاية من تقييمه من خلال التعرف على أثاره السلبية والإيجابية.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات". (مسعداوي، 2008، صفحة 163)

ويعرّف في هذا الجانب على أنه "الاستثمار في موجودات دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو اندماجات في شركة وطنية... باختصار أي موجودات الشركة الأم في دولة مضيفة". كما يعرف بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله، وفق للقوانين الوطنية (للدولة المضيفة). (يعقوبي و تمار، 2006)

أما من جهة إدارة المشروع والملكية، فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع". (عبد المقصود مبروك، 2007، صفحة 31)

مما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، فهناك من يصنفها وفق الهدف من وراء هذه الاستثمارات أي دوافع المستثمر الأجنبي وهناك من يصنفها وفق مجال نشاطها، أما فيما يلي فسنحاول عرض التصنيف القائم على أساس ملكية المشروع وحرية الاستثمار، بحيث تعتبر الأشكال المنبثقة من هذا التصنيف هي الأكثر شيوعا في الوسط الاقتصادي.

أ. الاستثمارات المشتركة بين الطرفين:

وهو من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعا، وقد نشأ كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول المضيفة خاصة النامية يعد حصولها على الاستقلال. و تعرف هذه الاستثمارات بأنها تلك التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية، بنسب متفاوتة تحدد وفقا لاتفاق و رضى الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة (49%) من إجمالي رأس المال، وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات. (نايف علوان، 1430-2009، صفحة 354) و يكون الشريك المحلي هنا إما عاما كالدولة نفسها، أو خاصا.

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي:

تكون ملكية المشروع هنا بالكامل للمستمر الأجنبي، مما يجعله يفضل أكثر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ويتم هذا من خلال قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

ج. الاستثمار في المناطق الحرة:

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف Thierry Schowb– Pascal Lorot: "إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية/أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبية والتي قد تكون مخفضة أو ملغاة. وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية. إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه". (محمودي، 1422-2002، صفحة 33)

في العادة تتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، كما يوجه القسم الأكبر من إنتاج هذه المناطق إلى التصدير للخارج، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤجر لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة

المقامة في هذه المناطق لديها ضمانا لحسن تنفيذ القانون. (عبد المطلب، 2006، الصفحات 314-315)

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع، وهي كما يلي : (زرقين، 2007-2008، صفحة 04)

1) **مناطق حرة تجارية:** وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.

2) **مناطق حرة صناعية:** وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية، والمنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل.

3) **مناطق حرة للخدمات:** تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما : المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية، ومناطق حرة للتأمين. والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية Paradis Fiscaux

د. عمليات التجميع:

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص وعام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي. وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع. (نايف علوان، 1430-2009، صفحة 355)

3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

مثلما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للتمويل والنهوض بالاقتصاد للدول المضيفة، فهو أيضاً وسيلة لتوسع الشركات الأجنبية المستثمرة وزيادة رقم أعمالها إضافة إلى عناصر أخرى تدفع بها إلى الاستثمار في الخارج. و فيما يلي مجموعة الأسباب التي تشجع على الاستثمار في الخارج: (محمد عباس، 2008، صفحة 110)

أ. الأسباب غير المباشرة:

يخفي المستثمر الأجنبي مجموعة من الدوافع غير المباشرة إضافة إلى المباشرة منها، والتي تجعله يقوم بالاستثمار خارج بلده الأم، نذكرها فيما يلي:

- **بروز النزعة الجماعية:** مع توسع التجارة الخارجية وظهور عدة اتفاقيات دولية متعددة الأطراف كاتفاقية الـGATT، انتبهت الدول إلى ضرورة اللحاق بالركب العالمي والتعامل على مستوًى دولي في شكل جماعات لتسهيل التبادل الاقتصادي وسد الاحتياجات المتنوعة مع عدة أطراف بعد أن كانت المعاملات الاقتصادية الدولية تقتصر على طرفين فقط. فتعززت النزعة الجماعية مما ساهم في فتح الحدود أمام الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة **المبيعات والأرباح**
- الحصول على **حصة في السوق الدولية**
- الاستفادة من **الإنتاج الزائد**
- **تخفيف الاعتماد على السوق المحلي**
- تقوية القدرة **التنافسية**
- الرغبة في الاستفادة من **الحوافز الحكومية،** حيث أن الكثير من الحكومات تمنح عدة حوافز لجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لتتمكن من تنفيذ خططها التنموية وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها.

ب. الأسباب المباشرة:

- تجنب **الحواجز الجمركية والضرائب والرسوم.**
- **التقليل من تكاليف الإنتاج:** لوجود العمالة الرخيصة وسهلة التدريب في بعض الدول النامية مثلا كالهند وفنزويلا، أو هروباً من تكاليف الشحن والتخزين الناشئة عن عمليات التصدير و الاستيراد..

- ضمان التزود بدون انقطاع أو عرقلة باحتياجاتها من **المواد الخام أو السلع الوسطية** الداخلة في عملياتها الإنتاجية، كأن تتجه إلى الاستثمار في الدول المتوفرة عليها.
- **تعزيز قوتها التنافسية والتسويقية:** لأن السائد الآن هو توسع الشركات عبر الأسواق العالمية وعدم الاكتفاء بسوق واحد مما يقوى مكانة منتجاتها ويضمن تسويقها.

4. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن جمع المحددات في شكل عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية تمثل للناظر للاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مبدئية ما يقصده هذا الأخير لدى تفضيله للاستثمار في دولة عن الأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: (صقر، 2000-2001، صفحة 49)

أ. **العوامل الاقتصادية** : تتمثل هذه العوامل خاصة فيما هو متوفر في الدولة المضيفة من:

- حجم السوق،
- مدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأثمانها،
- مدى ثبات سعر الصرف وخاصة حالة انخفاضه مما يوفر للمستثمر الأجنبي إمكانية مضاعفة أرباحه لدى تحويلها. (سلمان، 2004، صفحة 122)
- إضافة إلى القوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة بنظيرتها الوطنية،
- المعاملة الضريبية لكل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي وتباين درجتها. (راغب النجار، 2000، صفحة 20)
- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يقصد المستثمر الأجنبي الاقتصاديات المفتوحة لما تضمنه من عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج.
- إضافة إلى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه، وقدرة الدولة المضيفة على إدارة اقتصادها القومي بكفاءة.

ب. **العوامل السياسية:** تلعب العوامل السياسية دورا مهما في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل:

- درجة الاستقرار السياسي الذي يعني استقرار السياسة الاقتصادية والذي ينعكس على مدى استقرار الاستثمارات الأجنبية ونموها.

- طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد الأم للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف، حيث يجب أن تؤدي مرحلة التفاوض على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الطرفين إلى "عملية تعلم وثقافة استثمارية دولية راقية تؤدي في النهاية إلى نجاح وكفاءة المشروع الاستثماري وتحقيق المصالح المشتركة بعدالة".
- طبيعة الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدولة المضيفة، ونظامها السياسي، ما إذا كانت ديمقراطية فتوفر الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، من جهة الوضوح واحترام الحقوق والالتزام بنصوص الدستور. أو إذا كانت دكتاتورية فلا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال الأجنبي للخطر، وبالتالي يعرض نهائيا عن الاستثمار في هذه الدولة.

ج:العوامل القانونية: يهم المستثمر الأجنبي الطبيعة القانونية لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، خاصة من جهة:

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم المنازعات التي تحدث بين المستثمرين والجهات الحكومية،
- طبيعة القوانين التي تحكم دخول الاستثمارات وتحدد الشكل القانوني المسموح به لها.
- كما أنه من أكثر الأمور التي تجعل المستثمر يحجم عن الاستثمار في دولة ما هو عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي. (عبد المقصود مبروك، 2007، صفحة 91)

5. الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

لفهم الاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف أكثر على مكانته في الاقتصاد، يمكننا تتبع أهم الآثار المترتبة عن دخوله للدول المضيفة ونشاطه فيها، ومن هنا نفصل بين آثاره الإيجابية والسلبية منها كما يلي:

أ. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كانت الدول المضيفة، والنامية منها، تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية، لتشجيعها من أجل الانسياب إليها، فإنه لاشك أن لهذه الاستثمارات إيجابيات توفرها لاقتصاديات تلك الدول، في العديد من المجالات. و ذلك مثل ما يلي:

i. على مستوى التدفقات المالية والنقد الأجنبي

إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية وأعبائها الثقيلة، أو أن تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمدها بالتدفقات المالية و بالنقد الأجنبي طوال فترة استثمارها.

وتتميز هذه التدفقات بالزيادة المستمرة ، فتساهم في سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد لمواجهة الطلب المحلي، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط هذه الاستثمارات الأجنبية. (عبد المقصود مبروك، 2007، صفحة 407) كما أن هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول اقتصاد الدولة المضيفة إلى اقتصاد تصديري، فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية. (نايف علوان، 1430-2009، صفحة 360)

ii. على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات

إذا كان هناك في الاقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات إنتاجية غير مستغلة بالكامل، يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في خلق فرص العمل في الدولة المضيفة، وبالتالي معالجة مشكلة البطالة إلى حد ما، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية، لكن دائما بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة ضرائب، يمكن للدولة من إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة.

و من جهة أخرى بالنسبة للدول النامية، فإن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

iii. على مستوى التقدم التكنولوجي

في العصر الحالي يمكننا ملاحظة الدور الرئيسي الذي تلعبه التكنولوجيا في مفهوم التقدم والنمو الاقتصادي، وهناك من يقول بأن : " الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا"، (Bonin, 1984, p. 161) من هنا يمكننا الربط بين التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي

تمثله الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال هذه الأخيرة في "المعرفة التقنية (التكنولوجيا)، تقنيات الإدارة، تقنيات التسويق الحديثة"، فتساهم بذلك في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة، وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام (الحكومي)، مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها، وبالتالي المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي.

iv. على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

يعرَّف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، (صاحب عجام، 2001، صفحة 120) وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل الصادرات والواردات السلعية للدولة (التجارة الخارجية)، ويكون في صالح الدولة إذا تجاوزت الصادرات الواردات، وهذا الأمر الذي يحدث عكسه في الدول النامية، فهي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها.

ورغبة منها في علاج هذا العجز اتجهت نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا بالميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.

كما أن هذه المساهمة في رفع الإنتاج تساعد على مواجهة الطلب المحلي وبالتالي التخلي عن الواردات ومنه تحسين ميزان المدفوعات. إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية، حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية، وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدة للتجارة الخارجية. (أبو قحف، 2003، الصفحات 460-461)

v. على مستوى التنمية الاقتصادية

تعني التنمية الاقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل اقتصادها وعلاج ما يقترن به من خلل، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج، أما البلدان النامية فتسعى دائما إلى تحقيق

تنمية اقتصادية، غير أن هذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية المحدودة، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل انجاز عملية التنمية.

فمما سبق، وجدنا بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي ، وبالتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسينه، وبالتالي زيادة الصادرات ومنه تحسين ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض وعليه تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

i. ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة

"قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي (10%) من إيرادات الميزانية الكلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار"، وعليه فإنه إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركة، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الزيادة ليست صافية، لأنه من أجل جذب هذه الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية في بداية سنوات نشاطها، ويقابلها إذن تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.

وقد تضطر الحكومة المضيفة من أجل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح هذا الأخير مثل هذه التسهيلات والإعفاءات، لزيادة مشروعات الاستثمار فيها، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.

ii. السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة

تعمل الشركات متعددة الجنسيات في جو احتكاري فلا توافق على قيام شركات محلية بمشاركتها، كما أنها تنافس هذه الأخيرة بما تتميز به من أساليب إنتاج حديثة ومتطورة تضيف من الجودة إلى المنتجات، ما تعجز الشركات المحلية عن تحقيقه، مما يؤدي إلى تزايد حجم السلع المعروضة وتنوعها وبالتالي زيادة الاستهلاك في الدول المضيفة بما يؤثر على الخطة الاقتصادية لها، إضافة إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة بما يغير من أذواق المستهلكين المحليين ويبعدهم عن استهلاك السلع المحلية.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الربح الأقصى وفي ظل الظروف التي تلائمها، فتخضع الدول المضيفة لشروطها بما يحقق مصالحها، ومن هنا تظهر السيطرة الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. كما أنه من المخاوف الرئيسية من جهة الوضعية المسيطرة للشركات متعددة الجنسيات، هو أن تستعمل قوتها وسلطتها العالمية ومكانتها في التدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية لحكومة الدولة المضيفة من أجل الوصول إلى مصالحها الخاصة. (Bonin, 1984, p. 198)

وإنه وبسبب ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات من سلطات قوية، فهي تشكل عائقا لدى رغبة الدولة المضيفة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فتعمل هذه الأخيرة على غلق فروعها في هذه الدولة، وبالتالي تعرضها إلى أزمات مالية وكوارث اقتصادية بسبب انسحابها المفاجئ من اقتصادها.

iii. التبعية التكنولوجية

رأينا فيما سبق أن هناك آثارا ايجابيا لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل للتكنولوجيا قد يكون غير كافي في بعض الأحيان، أو غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة. كأن تنقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتركز عليها، أو أن تنقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة، وهذا لا يتناسب مع مقومات الدول المضيفة، وخاصة النامية منها. وعليه يمكنها الانتهاء بالسيطرة على الصناعة في الدولة المضيفة باستعمال ميزتها التكنولوجية ككابح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التكنولوجيا تُحمّل الدولة المضيفة تكلفة الحصول عليها وتكلفة الوسائل والموارد المادية والبشرية لتسييرها والبيئة اللازمة لذلك.

iv. مخاطر أخرى

- تثير الهيمنة الثقافية للشركات متعددة الجنسيات قلقا على المستوى الوطني، من جراء وجودها في الدولة المضيفة طوال فترة استثمارها، بما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وطرق عيش جديدة، تجعلنا نفكر مرتين قبل قبول دخول هذه الشركات إلى الاقتصاد المحلي والبدء في تغيير ما هو سائد فيه.
- من سلبياتها أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية، مثل الخدمات والسياحة وغيرها، بما لا يفيد اقتصاديات الدول المضيفة بشكل كبير.

- تعتمد على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، فهي بذلك لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول المضيفة، حيث يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، مما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال المحليين.
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث تضخم في الدولة المضيفة، فلدى قيام هذه الأخيرة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار فإنها تلجأ إلى التمويل التضخمي في حال ما إذا كانت مواردها الحقيقية غير كافية. وينتج عن هذا التمويل زيادة في القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي الزيادة في الإنفاق للنقود المتحصل عليها من التمويل التضخمي، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وتميل الأسعار نحو الارتفاع.
- يترتب عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكاليف خدمتها، وتتحمل الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات عبء دفع هذه التكاليف، والمتمثلة فيما يلي: (عبد المقصود مبروك، 2007، صفحة 479)

a) الأرباح المحولة من الشركات الأجنبية إلى دولتها الأم.

b) تكاليف خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في الاستثمار، وهي براءات الاختراع والعلامات التجارية، والتراخيص، ونفقات الإدارة والخبرات الفنية والأجنبية.

c) الفائدة على رأس المال المستثمر، في حال الاستثمارات المشتركة.

d) مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.

e) تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.